المفهوم الكمي عن التنمية

يشير معظم الاقتصاديين النظريين البرجوازيين إلى عملية التنمية وكأنها حدوث تطورات كمية، وبالاعتماد على بعض المؤشرات الاقتصادية. وذلك ضمن إطار مفهوم يعتبر باستمرار أن ثمة تطوراً متصاعداً «من حالة تخلفية أدنى إلى حالة أكثر تطوراً دون ربطها عضوياً بمجمل حركة المجتمع والاقتصاد الوطني وبحركة القوانين الموضوعية وفعلها وبواقع التطور الجاري على النطاق الدولي من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية»(١).

فالمدارس البرجوازية، في معظمها، تعزل التنمية الاقتصادية (من خلال التعامل معها بشكل مؤشرات كمية) عن النواحي الاجتماعية والسياسية، وعن الاقتصاد نفسه كعلم.

وحين تنظر هذه المدارس إلى التخلف، فإنها تركز على مظاهره المختلفة (تدني مستوى الدخل الفردي، ارتفاع نسبة الأمية، سوء التغذية والخدمات الاجتماعية، الخ..) دون التوجه لتفسير أسباب التخلف وارتباطه بالسيطرة الامبريالية وتقسيم العمل الدولي.

فكتابات هذه المدارس تبتعد عن «تحديد العلاقة العضوية بين الاستقلال السياسي والاستقلال الاقتصادي، بين السيادة الوطنية وعملية التنمية الاقتصادية، واعطاء الانطباع بأن عملية التنمية يمكن أن تتحقق تحت أية ظروف سياسية واقتصادية». كما تبتعد عن إعطاء «أهمية أساسية لطبيعة النظام القائم وتركيب السلطة وتوازن القوى الطبقية والسياسية في هذا البلد النامي أو ذاك». فالفكر البرجوازي يحاول «إضفاء الطابع الفني البحت» على عملية التنمية الوطنية(٢)؛ وهو يركز على وصف القوى المنتجة دون أن يشير إلى أهمية تغيير علاقات الإنتاج وضرورته **لكي تتطور القوى المنتجة نفسها**. فهل يمكن لهيكل الاقتصاد الوطني المشوه التركيب والموروث عن السيطرة الاستعمارية المباشرة وغير المباشرة أن يقوم بعملية التنمية الوطنية دون تغيير عميق في أسسه وبنيته، وهو تغيير يبطل الأسس السياسية والعلاقات الإنتاجية والاجتماعية والثقافية؟

بالنسبة للكاتب الاميركي الاستعماري روستو فإن المجتمع البشري يتطور من المرحلة التقليدية المتخلفة إلى مرحلة أعلى، حسب تراكم كمي في التطور الاقتصادي والاجتماعي وصولاً إلى ما يسميه مرحلة «الاستهلاك الشعبي العالي». والبلد المتخلف لا يمكن أن يتطور، حسب أفكار روستو، دون وجود سيطرة أجنبية تدخل معها محفزات التغير والتطور، إضافة إلى مجرد رغبة المواطنين في التحديث والتقدم!(٣). فروستو ينكر وجود علاقات التبعية بين الدول الامبريالية والبلدان المتخلفة، وكذلك وجود قوانين موضوعية وصراعات اجتماعية ــ وطنية. وهو يحاول أن يغطي الأسباب الفعلية الكامنة وراء تخلف البلدان النامية، مصوراً التخلف كمرحلة متدنية «طبيعية» من مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي.

التخلف الاقتصادي «كتطور خاص» ضمن إطار التبعية

يرى البروفسور توماس سنتش أن ما يسمى بالتخلف أو التأخر الاقتصادي ليس